الأنباء
الاثنين 9 اكتوبر 2017
لمشاهدة الصفحة PDF

تبعد 51 مركزاً عن أفضل دولة في مجلس التعاون

الكويت الأخيرة خليجياً بمؤشر «مدركات الفساد».. الأسوأ منذ 14 عاماً

جاءت نتائج الكويت في تقرير دليل مدركات الفساد 2016، الصادر عن منظمة الشفافية الدولية في 25 يناير 2017، الأسوأ منذ ما يزيد على عقد من الزمان، فالمركز الـ 75 الذي حققته الكويت جعلها تحتل المرتبة الأخيرة بين دول الخليج، بفارق 51 مركزا عن أفضل دولة خليجية، وهو أسوأ ترتيب منذ عام 2003 أي منذ 14 عاما.

وبحسب منظمة الشفافية الدولية، فإن الدرجة التي حصلت عليها الكويت (41 من 100) تضعها في خانة الدول التي تعاني من «مشكلة فساد خطرة».

وفي الدراسة التالية سيتم عرض نبذة تعريفية عن دليل مدركات الفساد، ثم عرض أداء أفضل الدول عالميا وعربيا وخليجيا، وبعد ذلك نتناول أداء الكويت في الدليل عن 2016، ثم عرض أهم التوصيات، وفيما يلي التفاصيل:

الدراسة أعدها
أ.د.طارق الدويسان

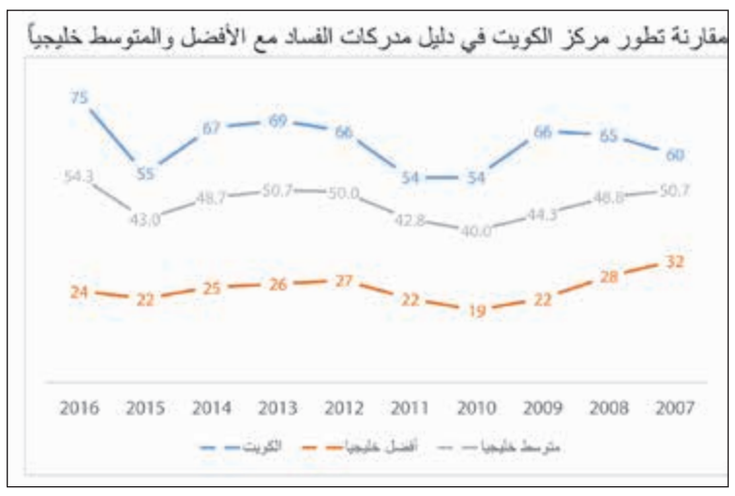

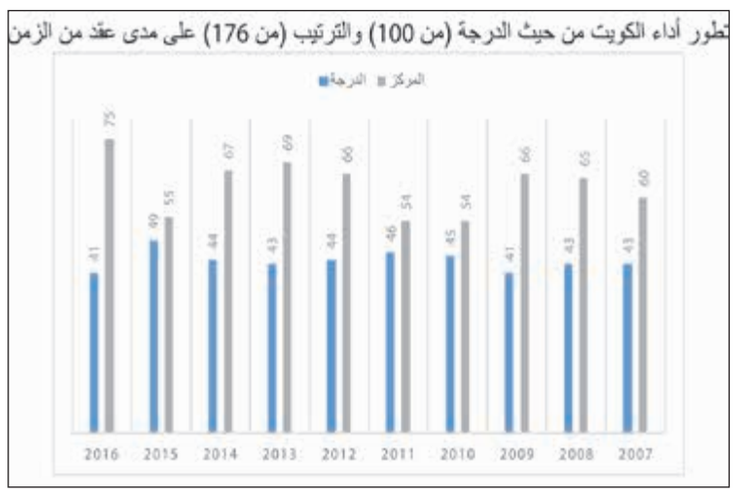

ترتيب الكويت يؤشر لمعاناتها من مشاكل فساد خطرة

ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين لا يجدان أي دعم لنجاحهما

الكويت لم تتخط المركزين الأخيرين بالدليل خلال عقد من الزمن

«العلاج بالخارج» أكبر دليل على الفساد وضعف مكافحته

دليل مدركات الفساد

يعتبر دليل مدركات الفساد «Global Corruption Index ـ CPI» الأشهر عالميا في قياس الفساد، وهو يصدر سنويا منذ 1995 عن منظمة الشفافية الدولية، حيث يقيس الدليل انطباعات مستويات الفساد السياسي والإداري في القطاع العام.

ويأخذ هذا القياس أشكالا مختلفة تشمل: الرشوة، والواسطة والمحسوبية، والتمييز، وتعارض المصالح، وعدم الشفافية في الإنفاق العام، وعدم الشفافية في العقود، وعدم الشفافية في الميزانيات العامة، وعدم الشفافية في توفير المعلومات والتواصل.

ويعتمد دليل مدركات الفساد على 13 مصدرا معتمدا للمعلومات، تصدر عن مؤسسات عالمية متخصصة ومستقلة، ويشترط لإدراج أي دولة في حساب الدليل توافر المعلومات عنها في 3 من تلك المصادر على الأقل.

وأساس معلومات تلك المصادر استطلاعات دولية وتقاييم خبراء ورجال أعمال محليين ودوليين، كما تخضع المعلومات إلى مراجعة دقيقة من منظمة الشفافية الدولية وفقا لشروط تضمن جودتها، تشمل ما يلي:

1ـ أن يكون المصدر جهة معتبرة ومنتظمة في عملية الإصدار.

2ـ أن يحتوي المصدر على قياس لمدركات الفساد في القطاع العام.

3ـ أن تقوم عملية الاستطلاع على منهجية سليمة، تفضي لحساب درجة كل دولة وترتيب مركزها بين الدول الأخرى المشاركة وفق مقياس موحد.

4ـ أن يحوي المقياس المتبع درجة من التفاوت تتيح التمييز بوضوح في درجات وترتيب الدول المشاركة.

الأداء العالمي والعربي والخليجي

بالنظر الى الدول التي تحتل المراكز العشرة الأولى عالميا، يلاحظ أن 9 منها أوروبية، و3 تنتمي إلى قارات مختلفة هي نيوزيلندا وكندا وسنغافورة، وبالنظر إلى تجارب تلك الدول نجد أنها تتمتع بقوانين لمكافحة الفساد وسد ثغراته، أبرزها:

- حق الاطلاع وحرية الحصول على المعلومات والمساءلة.
- قواعد معلنة وشفافة للتعيين في المناصب العامة.
- قواعد صارمة تحكم سلوكيات شاغلي المناصب العامة.

وما يميز تلك الدول أيضا أنظمتها السياسية، التي تتسم بالاستقرار والكفاءة في كشف ومساءلة ومحاسبة الفاسدين ممن يشغلون المناصب السياسية والإدارية العامة.

أما مراكز الدول العربية في دليل مدركات الفساد 2016، فنجد أنه فيما عدا الإمارات وقطر، لم تتجاوز درجات الدول العربية درجة الـ 50 لتصنف على أنها تعاني من «مشكلة فساد خطرة». وفيما يخص الدول الرئيسية في المنطقة، نجد ان تركيا تحتل المركز الـ 68، وإسرائيل الـ20، وإيران الـ 106 عالميا.

وبمقارنة أداء الكويت مع شقيقاتها في دول مجلس التعاون، الإمارات والسعودية وقطر والبحرين وعمان، يلاحظ أن قطر والإمارات تتبادلان المركزين الأول والثاني فيما بينهما، بينما يتفاوت أداء الكويت بين المركزين الأخيرين على مدى عقد من الزمان.

أداء الكويت في الدليل

بالنظر الى الدرجات التي حصلت عليها الكويت لكل مصدر من المصادر الخمسة المكونة لدليل مدركات الفساد 2016 (متوسط درجة الكويت للمصادر الخمسة بلغ 41)، يلاحظ أن أفضل درجة كانت لمصدر PRS ـ ICRG (50) وأسوأها لمصدر CRR ـ GI (34).

وبمقارنة درجات الكويت مع درجات الإمارات، الدولة الأولى خليجيا ومتوسط الخليج، يبين أن الكويت متأخرة في جميع المصادر عن متوسط الخليج والإمارات.

وعند التمعن جيدا ومقارنة درجات الكويت مع أفضل الدرجات التي حصلت عليها دول الخليج، نلاحظ أن فارق درجات الكويت عن أفضل دول الخليج هو الأكبر في مصدري المعلومات WEF ـ EOS (منتدى الاقتصاد العالمي ـ استطلاع رأي القياديين)، وEIU ـ CRR (وحدة معلومات الاقتصادي ـ تصنيفات المخاطر في الدول)، حيث يبلغ 43 و35 نقطة مئوية على التوالي! وعليه، يتوجب على القائمين تحسين أداء الكويت التنموي إيلاء هذين المصدرين اهتماما خاصا.

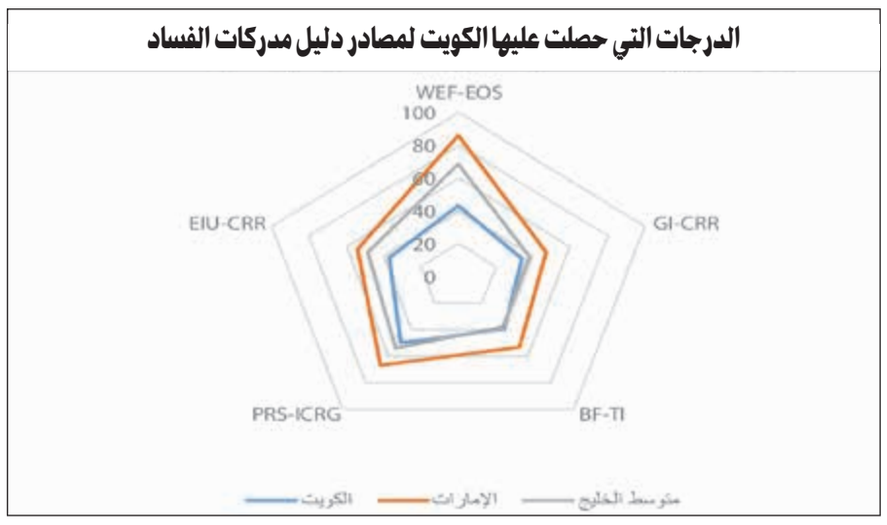

التعريف بمعد الدراسة

أ.د.طارق الدويسان حاصل على البكالوريوس والماجستير والدكتوراه من جامعة ولاية أريزونا في عام 1990 في الهندسة الصناعية والنظم الإدارية. ويعمل حاليا أستاذا في قسم الهندسة الصناعية والنظم الإدارية في كلية الهندسة والبترول في جامعة الكويت. وهو كذلك مؤسس ومدير شركة رواد العالمية للاستشارات والتدريب الصناعية والإدارية التي أسسها في 2005. وهو حائز جائزة الإنتاج العلمي 2014 في مجال العلوم الهندسية من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

وبحسب جمعية الشفافية الكويتية، يعزى هذا التراجع الكبير في أداء الكويت في 2016 إلى الأسباب التالية:

1ـ إبطال مرسوم إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد في ديسمبر 2015، وعودتها بعد سنة تقريبا في نوفمبر 2016 بعد صدور لائحتها التنفيذية، وما صاحب ذلك من إلغاء لبلاغات مقدمة وإعادة لذمم المسؤولين المالية.

2ـ حل مجلس إدارة جمعية الشفافية الكويتية في مايو 2015 وتعيين موظفين بدلا من الأعضاء المنتخبين، ثم العودة عن ذلك في يناير 2016 بتنظيم انتخابات جديدة، إلا أن التضييق لا يزال مستمرا بمنع الجمعية من أن تكون عضوا في منظمة الشفافية الدولية.

3ـ ضعف السياسات العامة في مكافحة الفساد، وخير مثال على ذلك أوجه الفساد المختلفة التي تصاحب ملف العلاج في الخارج.

4ـ عدم توافر الدعم والبيئة المطلوبين لنجاح الأجهزة الرقابية، مثل: ديوان المحاسبة، وجهاز المراقبين الماليين، في تفعيل توصياتها وقراراتها في مساءلة المسؤولين عن الهدر والاختلاس والإخفاقات.

توصيات ختامية

لا نعتقد أنه سيطرأ تحسن يذكر على نتائج الكويت في دليل مدركات الفساد العام المقبل، ما لم يتم السعي الجدي الى تطبيق الشروط والإجراءات التالية التي توصي بها منظمة الشفافية الدولية:

1ـ رقابة قوية من البرلمان على الجهاز التنفيذي.

2ـ قضاء قوي ومستقل.

3ـ تطبيق صارم وفاعل للقانون.

4ـ قانون يمنع تعارض المصالح واستغلال المؤسسات في تحقيق منافع خاصة.

5ـ الشفافية في الميزانية العامة.

6ـ الشفافية في الإنفاق العام والعقود العامة.

7ـ مساءلة الجهات العامة أمام الشعب.

8ـ إعلام مستقل غير خاضع للسلطة التنفيذية.

9ـ الشفافية في الحصول على المعلومات.

10ـ مجتمع مدني حيوي.

إضافة إلى ذلك، نوصي بدراسة مصادر دليل مدركات الفساد الخمسة دراسة متأنية، وعلى رأسها المصدر ـ WEF EOS، بهدف تركيز الجهد على تحسين جوانب الضعف، وتوثيق العلاقة مع المؤسسات المعنية لضمان حصولها على معلومات صحيحة ودقيقة.

وننصح كذلك بالعمل على زيادة عدد المصادر المعتمدة لدليل الكويت من 5 إلى 6 أو 7 مصادر على الأقل، وذلك أسوة بالإمارات وقطر، أول دولتين خليجيا.

«الكويتية للاستثمار» تتوصل لاتفاق تسوية تسهيلات لـ «لاجون» بالبحرين

قالت الشركة الكويتية للاستثمار إنها توصلت لاتفاق لتسوية رصيد التسهيلات الممنوحة إلى شركة لاجون للتطوير العقاري بالبحرين، والممنوحة من مجموعة بنوك مشاركة من بينها الكويتية للاستثمار.

وأوضحت الشركة في بيان للبورصة، أن الاتفاق يتم بموجبه تسوية كامل الرصيد مقابل إدخال الضمانات التي تحتفظ بها البنوك المشاركة والمتمثلة في عقارات مدرة شريطة استيفاء كل شروط الاتفاقية.

وأضافت «الكويتية» أن مساهمة الشركة في التسهيلات المشار إليها بقيمة 5 ملايين دينار بحريني بما يعادل 4,02 ملايين دينار كويتي (13,3 مليون دولار)، سبق أن كونت بشأنها مخصص بواقع 50٪ من قيمتها.

وقالت إنه من المتوقع أن تقوم الشركة برد جزء من أو كامل المخصص عند استيفاء شروط الاتفاقية وتحويل ملكية العقار إلى البنوك المشاركة.

وأشارت الشركة في إفصاح آخر إلى أنه لم تتم إضافة مبلغ مساهمة الكويتية للاستثمار في التسهيلات الممنوحة لـ «لاجون» بالدينار الكويتي.

كما أشارت الشركة إلى أنها ستقوم بالإفصاح عن الأثر المالي لتلك التسوية بمجرد استيفاء كامل شروطها ودخولها حيز التنفيذ.

الشركة احتفلت بمرور 25 عاماً على تأسيسها

«طفل المستقبل» تخطط للتوسع في الكويت والمنطقة

يوسف لازم

قالت الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة شركة طفل المستقبل للعب وأدوات الأطفال رشا الغنيم إن الشركة تخطط خلال الفترة القادمة لفتح فروع جديدة في الكويت لتغطي جميع المحافظات وجذب فئات عمرية مختلفة والدخول في مجالات جديدة ومتنوعة، كما نطمح للتوسع في بعض الدول العربية، مبينة أن الشركة تقوم حاليا بتطوير فروع شركة أرض الفرح الترفيهية بالسعودية وتجديد ديكوراتها وتزويدها بأحدث الألعاب.

واستعرضت الغنيم خلال مؤتمر صحافي أمس إنجازات الشركة، وذلك بمناسبة مرور أكثر من 25 عاما على تأسيسها.

وأوضحت أن شركة طفل المستقبل تأسست برأسمال 150 ألف دينار، وتم افتتاح أول فروع ترفيهية عائلية للشركة بكل من مجمع المثنى ومجمع الخليجية بمدينة الكويت، إلى حين أصبح للشركة 5 فروع منتشرة في مختلف أنحاء الكويت وذلك بنهاية عام 2005.

وأضافت الغنيم أن الشركة قامت في 2005 بالإستحواذ على شركة طفل المستقبل للعب وأدوات الأطفال وزادت رأسمالها على عدة مراحل حتى أصبح رأس المال المدفوع يبلغ 11,6 مليون دينار. وخلال تلك الفترة منذ تاريخ تأسيسها عام 1999 وحتى يومنا الحالي، قامت شركة طفل المستقبل الترفيهية العقارية بالنمو المطرد في أنشطة الترفيه العائلي والتركيز على تنويع استثماراتها بالأنشطة الترفيهية، حيث تم إدراجها ببورصة الكويت في عام 2008، ثم توسعت واستحوذت على العديد من الإستثمارات الخاصة بالأنشطة الترفيهية.

رشا الغنيم خلال المؤتمر الصحافي أمس

الغنيم: قطعنا شوطاً كبيراً في تطوير الفروع

وقد انعكس ذلك ايجابيا على الأداء المالي للشركة، حيث بلغ إجمالي حقوق مساهمي الشركة ما يقارب 21 مليون دينار حتى تاريخه، كما حافظت الشركة على زيادة توزيعات الأرباح للمساهمين خلال السنوات الخمس الأخيرة. وبنهاية السنة المالية لعام 2016 بلغ صافي أرباح الشركة لمساهمي الشركة الأم 1,4 مليون دينار، مما يعد طفرة في تاريخ الشركة منذ تاريخ تأسيسها، في حين بلغت الإيرادات التشغيلية 7,4 ملايين دينار، بينما بلغ مجمل الربح 2,8 مليون دينار. وأوضحت الغنيم أن الشركة انجزت الخطط الاستراتيجية الطموحة التي تبنتها الإدارة واستطاعت قطع شوط كبير في تطوير الفروع من خلال خطة تطوير وتجديد ديكورات عدد من الفروع وجار العمل على فروع أخرى، كما تم الاهتمام بتطوير الالعاب لتواكب الجيل الحالي، واستقطاب فئات عمرية جديدة مختلفة بالعاب تكنولوجية حديثة تحفز لديهم روح المنافسة والابداع. ولفتت الى أن اجمالي مساحات جميع الشركات يقارب 100 ألف متر مربع، مع بلوغ عدد الزوار أكثر من مليون زائر سنويا.

عروض خاصة باليوبيل الفضي

احتفالا باليوبيل الفضي تقدم شركة طفل المستقبل الكثير من الفعاليات والحفلات والعروض في جميع الفروع.

ويشمل أحد العروض (اللعب بـ 5 دنانير + هدية فورية + كوبون السحب على 5 جوائز قيّمة)، ومع كل 5 دنانير ومضاعفاتها يتضاعف العرض.

بالاضافة إلى ذلك سحب على سيارة دفع رباعي، وسيارة صالون، وسبيكة ذهب وتذاكر سفر، وحجز شاليه.

كما سيتم توزيع هدايا قيّمة خلال فترة المهرجان في جميع الفروع.

«يونيكاب»: انتخاب وتعيين أعضاء لمجلس الإدارة

يوسف لازم

أكد رئيس مجلس إدارة شركة يونيكاب للاستثمار والتمويل نواف الفصام مواصلة النمو والتطور وإتاحة الفرصة لمشاركة اكبر عدد ممكن من المساهمين وزيادة نسبة تمثيلهم بمجلس إدارة الشركة للاستفادة من خبراتهم.

وقال الفصام في كلمته خلال الجمعية العمومية (العادية) للشركة التي انعقدت بالأمس بنسبة حضور 61,5٪ إن مقعد العضو المستقل قد ترشح له 3 أعضاء وتم اختيار عبدالرحمن الكوهجي، وأيضا يعقوب البعيجان ممثلا عن شركة وفرة للاستثمار بالتزكية (عضو منتخب).

وبذلك أصبح عدد أعضاء مجلس إدارة شركة يونيكاب 7 أعضاء بدلا من 5 أعضاء (بناء على قرار الجمعية العمومية غير العادية بتعديل النظام الأساسي للشركة) وهم: محمد عبدالمنعم عبدالوهاب مغيرة (نائب الرئيس والرئيس التنفيذي ـ عضو منتخب) وعبدالله محمود علي الأسطى ـ عضو مجلس إدارة (عضو منتخب) وراشد بن علي بن إبراهيم البلوشي (عضو مجلس إدارة وممثلا عن شركة إسكان العمانية للاستثمار) ومنى بهجت الشوا (عضو مجلس إدارة وممثلة عن بنك البحرين والكويت).

وفي الختام، أكد الفصام تعهد والتزام مجلس إدارة يونيكاب على مواصلة العمل الدؤوب في سبيل تنفيذ استراتيجيات وخطط الشركة والوصول بشركاتنا إلى نجاحات جديدة لتحقيق متطلبات المستثمرين والمساهمين.

شركة المعدات القابضة

شركة المعدات القابضة ش.م.ك

إعلان تذكيري
دعوة لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية (المؤجلة)

يتشرف مجلس ادارة شركة المعدات القابضة ش.م.ك.ع ، بدعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية المؤجلة للشركة، وذلك يوم الثلاثاء الموافق 2017/10/17 الساعة (10 صباحا) القاعة الرئيسية (3) بالهيئة العامة للصناعة (جنوب السرة).

جدول أعمال الجمعية العمومية العادية المؤجلة:

1- استقالة اعضاء مجلس الادارة.

2- انتخاب مجلس إدارة جديد.

لذا يرجى من السادة / المساهمين الراغبين في الحضور مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة في مقرها الكائن شارع الخليج – برج احمد – الدور الخامس – ادارة حفظ الاوراق المالية (سجل المساهمين) هاتف رقم 22464565 - 22464585 وذلك لاستلام استمارات التوكيل وبطاقات الحضور خلال ساعات الدوام الرسمي للشركة المذكورة.

- تخضع جميع القرارات أعلاه لموافقة وزارة التجارة والصناعة .

نائب رئيس مجلس الإدارة